بناء على توجيهات من صاحب السمو أمير البلاد

الغانم : حل جذري وشامل وعادل لقضية «البدون» خلال فترة الصيف

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أنه من غير المقبول العبث بملف الجنسية والهوية الوطنية، كاشفاً عن وجود حل جذري وشامل وعادل لقضية "المقيمين بصورة غير قانونية" خلال فترة الصيف، بناء على توجيهات من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس " في البداية تصريحي اليوم يتعلق بقضية مهمة، وأود أن أوضح أن تصريحي بناء على توجيه من صاحب السمو أمير البلاد فيما يتعلق بقضية البدون".

وأوضح الغانم ان ملف الجنسية بشكل عام لا يمكن القبول بالعبث به أو تركه مجالا أو مادة للمساومات السياسية، مضيفا "هذه حقيقة يجب أن يعرفها الجميع ونقطة في آخر السطر.. فالهوية الوطنية والجنسية الكويتية ليست مجالا للعبث ولن تكون عرضة للضغوط السياسية".

وأضاف الغانم "فيما يتعلق بقضية البدون أو المقيمين بصورة غير قانونية في دولة الكويت، فكما ذكرت سابقا في عدة لقاءات تلفزيونية بانه خلال الصيف سيكون هناك حل جذري إن شاء الله".

وأشار إلى ان هناك العديد من التحركات تجري على قدم وساق لم تظهر للعلن لزيادة فرصة نجاحها والمحافظة عليها ممن يحاول أن يسترزق أو يستعرض على هذا الملف.

واستطرد الغانم قائلا " استطيع ان اقول لكم إنه خلال الصيف سيكون هناك حل جذري وشامل وعادل لهذه القضية لا يمس الجنسية والهوية الوطنية ويراعي بشكل كامل وجذري الجوانب الإنسانية للمقيمين بصورة غير قانونية في دولة الكويت".

وأكد الغانم ان الحل سيبدأ بتشريع يصادق عليه مجلس الأمة إما في بداية دور الانعقاد المقبل أو في دورة طارئة إن احتاج الأمر.

وذكر الغانم" لن أتحدث وأكشف عن العديد من التفاصيل لأن هناك الكثير من النقاط يجري حولها حوارات عديدة وهناك لقاءات نيابية حكومية عديدة وهناك لقاءات مع الإخوة في الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية وهناك توجيه واضح من حضرة صاحب السمو بإنهاء هذا الملف".

وقال الغانم " إن شاء الله لا ينتهي الصيف إلا وينتهي هذا الملف بحل شامل وعادل وأتمنى من جميع الأطراف التعاون لإغلاق هذا الملف".

وبين "هذه مشكلة لم نصنعها نحن ولم نصنع في الجيل الحالي إنما هي مشكلة ورثناها في جميع القطاعات، وإن شاء الله في هذا العهد سوف يتم حلها بشكل جذري".

الغانم متحدثاً لوسائل الإعلام

■ ملف الجنسية بشكل عام لا يمكن القبول بالعبث به أو تركه مجالاً أو مادة للمساومات السياسية

■ هناك العديد من التحركات تجري على قدم وساق لم تظهر للعلن لزيادة فرصة نجاحها والمحافظة عليها

■ الحل سيراعي بشكل كامل وجذري الجوانب الإنسانية للمقيمين بصورة غير قانونية

■ سنبدأ بتشريع يصادق عليه مجلس الأمة إما في بداية دور الانعقاد المقبل أو بدورة طارئة إن احتاج الأمر

■ هناك الكثير من النقاط يجري حولها حوارات عديدة .. ولقاءات نيابية حكومية وكذلك مع الجهاز المركزي لـ«البدون»

■ هذه مشكلة لم نصنعها نحن ولم تصنع في الجيل الحالي إنما ورثناها في جميع القطاعات

أكد أنه تم تسليم نسخة من هذا الجدول لـ «الأشغال» وأخرى لـ «الطرق»

الدمخي: تقرير «التحقيق في حادثة الأمطار» حدد كل الشركات والمكاتب ومقاولي الباطن المسؤولين عن غرق الشوارع

عادل الدمخي

قال رئيس لجنة التحقيق في حادثة الأمطار النائب د.عادل الدمخي إن تقرير اللجنة بين في جدول مفصل اسماء الشركات المتسببة في مشكلة غرق الشوارع ونوع الضرر الذي تم رصده خلال السنوات السابقة.

واضاف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه تم تسليم نسخة من هذا الجدول لوزارة الاشغال ونسخة لهيئة الطرق مشيرا إلى ان التقرير يحتوي اسم المنطقة وتاريخ العقد ونوعه ونوع الضرر واسماء الشركات ونوع الضمان التعاقدي ومدة الضمان العشري وجهاز الإشراف الحكومي المسؤول عن الإشراف والتسلم.

واكد الدمخي أن اسماء كل الشركات والمكاتب ومقاولي الباطن مذكورة في الجداول المرفقة بتقرير اللجنة.

واضاف ان اللجنة اصدرت تقريرها وتم التصويت عليه بالإحالة إلى الحكومة ولم يعترض عليه احد ومن ثم أحيل إلى النيابة.

واوضح الدمخي ان تقرير اللجنة ذكر في الصفحة ١٧٩ ان لجنة تقصي الحقائق حاسبت ١٢ شركة ومكتبا استشاريا حسب المدة الزمنية لتكليفها فقط.

ولفت الدمخي إلى ان لجنة التحقيق البرلمانية بينت انه بعد اطلاعها على تقارير حصر الأضرار من الاشغال وهيئة الطرق ان هناك اضرارا جسيمة لحقت بالشوارع في جميع مناطق الكويت من تطاير حصى وتشققات.

واكد ان ذلك الامر يشمل شركات ومكاتب استشارية اخرى ولا يقتصر على الشركات والمكاتب التي سبق للجنة تقصي الحقائق تحديدها، بل يشمل ايضاً المسؤولين والموظفين الذين كانوا يوقعون على اخلاء الطرف وتسلم الموقع رغم القصور الظاهر والعيوب الكثيرة.

وقال الدمخي إن الصفحة 180 من التقرير تقول "ولذلك ترى اللجنة ضرورة محاسبة كل من تسبب في الاضرار سواء من الشركات أو المكاتب الاستشارية وكذلك المسؤولين والموظفين، إذن اين التبرئة ؟".

وأوضح ان وزيرة الأشغال مطالبة بتقديم تقرير دوري كل 4 اشهر إلى مجلس الأمة، داعيا إياها إلى اتخاذ إجراءاتها تجاه الذي تدافع عنه في كل استجواب". مبينا ان لجنة التظلمات بها قاض وهو رئيس المحكمة الكلية وخبراء من إدارة الخبراء وفنيون ومهندسون ولا نستطيع الطعن بها".

واكد ان الشركات التي اخطأت طالبنا بتطبيق البند 4 من المادة 85 ، فإذا أوقفنا كل هذه الشركات فلن يشتغل احد بالكويت".

وبين أن البند 4 ينص على " تحرم كل شركة متعاقدة تعثرت في تنفيذ العقد او لم تنفذه بالشكل المطلوب من الدخول في مناقصة تالية حتى تسوية المناقصة محل الخلاف".

وقال الدمخي إن هذه المادة بالإضافة إلى الضمان العشري سيرضخ كل الشركات ويصبح مصيرها بيد وزارة الأشغال ولم تسند إليها اي مناقصة إلى بعد إصلاح الخطأ في المناقصة الحالية.

واكد ان " هدفنا الإصلاح والكويت وإصلاح كل الضرر الحاصل، فالمادة تجبر كل الشركات على إصلاح الأخطاء وليس فقط الإدانة".

يقول إن منسوب المياه أكبر، موضحا ان اللجنة درست ذلك وديوان المحاسبة ايضا درس ذلك الأمر ودعونا وزارة الأشغال إلى معالجة السيول التي تاتي من هضبة الأحمدي، وإذا لم تعالج فستغرق المنطقة مرة اخرى".

وبين ان "هذه الشركات تم إيقافها وتم التحقيق معها وذهبت إلى لجنة المناقصات التي بدورها أوقفتها، وذلك اثناء كتابتنا لتقرير اللجنة، ولم نتحدث إلى اي مسؤول في هذه الشركات".

وقال " إن لجنة التظلمات شكلها رئيس مجلس الوزراء

استمعت إلى رأي الحكومة التي قدمت مذكرة بشأنه في 37 صفحة

«التشريعية» تواصل دراسة مدى دستورية استجواب رئيس الوزراء .. وإنشاء مجلس قومي للمرأة

واصلت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس دراسة موضوع مدى دستورية الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء من النائب د. عبدالكريم الكندري.

كما ناقشت الرسالة المحالة من رئيس المجلس بتاريخ 11-6-2019 بشان طلب لجنة المرأة والأسرة رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مدى دستورية الاقتراح برغبة المقدم من النائب عيسى الكندري بخصوص إنشاء مجلس قومي للمرأة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب خالد الشطي ان اللجنة بحثت موضوع الاستجواب المقدم لرئيس مجلس الوزراء من قبل النائب عبدالكريم الكندري، واستمعت اللجنة لوجهة نظر الحكومة الذي مثلها وزير العدل فهد العفاسي، مبينا أن وجهة النظر الحكومية تشير إلى ان محاور الاستجواب غير دستورية.

وأضاف أن وزارة العدل قدمت مذكرة الحكومة احتوت ٣٧ صفحة وقام بشرحها وزير العدل ، فندت فيها محاور الاستجواب وسوف يتم التحقيق فيها والاستماع لمختلف وجهات النظر.

وقال الشطي إن اللجنة حتى الآن لم تصل إلى قرار وسوف تستكمل مهمة البحث والاستماع لوجهات النظر المتعددة ومناقشة هذه المذكرة الحكومية وفحصها.

وأكد أن اللجنة سوف تنتصر في نهاية المطاف إلى الدستور والقانون ، ولا يوجد لديها موقف مسبق تجاه الاستجواب والمعيار هو دستوري وقانوني يتم من خلال النقاش مع المستشارين للوصول إلى وجهة النظر الدستورية التي تخدم هذا الأمر.

وأضاف الشطي ان اللجنة ناقشت أيضا اقتراحا برغبة مقدما من نائب رئيس مجلس الأمة النائب عيسى الكندري خاصا بتشكيل مجلس قومي للمرأة.

وقال إن لجنة المرأة والأسرة طلبت رأي اللجنة التشريعية حول دستورية هذا المقترح.

وبين أن (التشريعية) ارتأت دعوة النائب عيسى الكندري ومناقشته فيه، حتى يتم الفصل في مدى دستورية المقترح.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

حتى يقوم المعهد بالدور المطلوب منه ويحقق الهدف من إنشائه

الطبطبائي يطالب وزير التربية بتغيير إدارة «الأبحاث» .. واستكمال الخطوات الإصلاحية

رأى النائب عمر الطبطبائي ضرورة تغيير إدارة معهد الكويت للأبحاث العلمية حتى يقوم المعهد بالدور المطلوب منه ويحقق الهدف من إنشائه، معربا عن ثقته بجدية وزير التربية والتعليم العالي د. حامد العازمي في الإصلاح.

وقال الطبطبائي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة "أعرف مدى جديتك يا معالي الوزير في الإصلاح وأنا شخصيا جربتك في أكثر من موقف، لكن عليك استكمال الخطوات التي بدأتها أنت قبل أن يصل الموضوع إلى قاعة عبدالله السالم بطلبات تشكيل لجان التحقيق وغيرها من الإجراءات الدستورية، وإذا مددت يدك للتعاون سنمد لك كلنا اليدين، وهذه المعلومات لديك بالأدلة والمستندات وإلى لقاء قريب بيني وبينك".

وأضاف: "إن الوقت قد حان لمحاسبة الفساد الإداري في معهد الكويت للأبحاث العلمية والنظم الواقع على الموظفين فيه، لا سيما أنه بذكرني بما كان يجري في القطاع النفطي بالسابق من تعيينات بالمحسوبيات والترضيات ومحاربة للكفاءات، مثمنا تفاعل وزير التربية والتعليم العالي مع ما اثاره في تصريح سابق وتشكيله لجان التحقيق بهذا الخصوص.

وبين أن القائمين على المعهد يزودون الجهات المعنية بالدولة بمعلومات غير صحيحة من أجل الوصول إلى الهدف الذي يريدونه والحصول على موافقات معينة لإنشاء المباني، ومثال على ذلك عندما طلبوا من وزارة المالية زيادة الاعتمادات الكلية لإنشاء احد المباني بقيمة 3.1 ملايين دينار ليصبح إجمالي الاعتماد المالي 6 ملايين دينار، وذلك تحت مبررات ومواصفات لم يلتزم بها المعهد لاحقا.

وأوضح أن المشروع لم يستكمل تنفيذه إلى اليوم بسبب الأوامر التغييرية كما كان يحصل في القطاع النفطي سابقا، مشيرا إلى أن الأوامر التغييرية أتت بمواصفات تنسف ما ورد في الكتاب الأولي المرسل إلى وزارة المالية بشأن مواصفات ومزايا المشروع.

ولفت إلى أن كل هذه التفاصيل وردت في الكتاب الذي أرسله نائب المدير العام للإدارة المالية بمعهد الأبحاث إلى وكيل وزارة المالية بتاريخ 16 أغسطس 2009، معتبرا أن هذا الأمر يدل على سوء المتابعة والإشراف من قبل الجهاز الإشرافي بالمعهد.

ونوه بأن عدم إنشاء بوابة كهربائية بالمبنى الجديد لتدخل منها المعدات الثقيلة أدى إلى إصدار أوامر تغييرية لتكسير واجهة المبنى من أجل إدخال الأجهزة، مشددا على أن كل ذلك يدل على غياب الإشراف والمتابعة على أعمال تكلف أموالا عامة.

وقال "هذا الأمر لا يسكت عنه يا معالي الوزير ونحن نعلم بنهجك الإصلاحي ولكن نود أن ينتشل المعهد من الفساد الذي ينخر به"، موضحا أن الاستشاري الذي كان مكلفا بالمراقبة أخلى مسؤوليته من هذا العيب.

وكشف عن وجود مبنى آخر لإجراء الأبحاث على المياه ذكر القائمون على المعهد بكتاب رسمي صدر في 19 اكتوبر 2015 أن تشغيله فقط يتطلب إيصال التيار الكهربائي ولكن لم يتم تشغيله حتى وقتنا هذا، ولاحقا طلبوا في ميزانية السنة المالية 2018/2019 تخصيص ميزانية كبيرة من أجل القيام بأعمال إضافية على المبنى.

واعتبر أن هذا الأمر دليل على سوء الإدارة الناتج عن التعيينات (الباراشوتية) على حساب ظلم الكفاءات المخلصة، مؤكدا أن عشرات الملايين من الأموال العامة تحرق نتيجة ضعف الإدارة، بينما القائمون على المعهد منشغلون بالسفرات والمؤتمرات والدورات.

وأعلن عن عزمه التوجه بسؤال يتبين من خلاله ما إذا كانت هناك دراسة تمت لجدوى وعوائد مشروع إنشاء مبنى أبحاث المياه وهل تم تحديد الرؤية والتكاليف والاحتياجات المطلوبة.

وأكد أنه تم تحميل الخزانة العامة للدولة مبالغ كبيرة نتيجة عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة لأنهم محاربون وهناك من يريد الإبقاء على الدائرة الضيقة في المعهد.

وأفاد بأن هناك لجنة تحقيق عن معدات وهمية هي غير موجودة في المخازن ولا يعلم إن كانت قد بيعت أم أنها وردت في طلب وهمي، مؤكدا أنه سيقدم سؤالا برلمانيا بهذا الخصوص.

ولفت إلى أن مجلس الوزراء كلف وزارة الأشغال بالمتابعة والإشراف على جميع المشاريع الحكومية ولكن تم استثناء معهد الأبحاث بطلب من الوزير السابق لأن أغلب المشاريع بمعهد الأبحاث متأخرة ويوجد بها أوامر تغييرية وقد يكون فيها تلاعب.

وبين أن القائمين على المعهد استندوا في طلب الاستثناء على وجود طاقم استشاري في المعهد هو من يعطي الدراسات لجهات الدولة ولكن تبين أن الموجود فقط 4 مهندسين لا يملكون القرار ولا يوجد طاقم استشاري في المعهد.

وأشار إلى أن تعثر المبنى الإداري في منطقة الشويخ ومبنى أبحاث المياه كلف الدولة مبالغ تجاوزت 25 مليون دينار، فضلا عن وجود الكثير من المشاكل التصميمية في المباني كلفت المال العام مبالغ كبيرة نتيجة الأوامر التغييرية.

وذكر أن أحد المباني كان الدور الأرضي فيه لا يتحمل وزن الأجهزة البحثية، والمكتب الاستشاري أخلى مسؤوليته من استخدام المبنى لإمكانية انهياره.

ونوه بأن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 28 لسنة 1981 في شأن إنشاء معهد الكويت للأبحاث العملية تنص على تشجيع أبناء الكويت على ممارسة البحث العلمي وتنمية روح الجيل الناشئ، متسائلا: ما الذي قام به معهد الأبحاث لتنمية الجيل الناشئ؟

وأكد أن كلفة الإجازات العلمية لمديرين اثنين كانا يعملان في المعهد وعمرهما بلغ أواخر الستينات أو السبعينات كلفت المال العام مليون دينار بإضافة تكاليف سفر أسرتيهما بمرافقتهما، وذلك فقط من أجل إرضائهما.

وبين انه في المقابل يتم حرمان الجيل الناشئ من الحصول على دورة واحدة في السنة (وفقا لما تنص عليه اللائحة)، رغم أن متوسط كلفة السفر للفرد الواحد 18 ألف دينار فقط.